إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم 14/22
للنشر الفوري
23 يناير 2014

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

المجلس التنفيذي يرفع تقريره لمجلس المحافظين عن الإصلاحات المتفق عليها في 2010 والمراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص

اعتمد المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 22 يناير 2014 تقريرا مرفوعا إلى مجلس المحافظين – وهو أعلى سلطة لصنع القرار في الصندوق – بشأن الإصلاحات المتفق عليها في عام 2010 والمراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص.

وكان مجلس المحافظين قد طلب إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر 2010 عند استكمال المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص والموافقة على التعديل المقترح بشأن إصلاح المجلس التنفيذي تبكير الجدول الزمني لاستكمال المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص بحيث تُستكمل في يناير 2014 (راجع البيان الصحفي رقم 10/418).[1] كذلك طُلِب إلى المجلس التنفيذي أن يستكمل مراجعة شاملة لصيغة الحصص مع حلول يناير 2013. وكانت هذه العناصر الاستشرافية جزءا من مجموعة بنود تم الاتفاق عليها في سياق إصلاحات الحصص والحوكمة لعام 2010.

ولم يتم بعد تنفيذ التعديل المعني بإصلاح المجلس التنفيذي. ففي منتصف يناير 2014، كان عدد البلدان الأعضاء التي وافقت على هذا التعديل 141 بلدا عضوا (المطلوب 113) تمثل حصصها 76.1% من مجموع حصص العضوية (المطلوب 85%).[2] وقد تم تعليق بدء العمل المتعلق بالمراجعة الخامسة عشرة لتيسير التوصل إلى الحد الأدنى من

[1] قرار مجلس المحافظين رقم 66–2 بشأن المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص وإصلاح المجلس التنفيذي، المعتمد في 15 ديسمبر 2010. والموعد النهائي لاستكمال المراجعة الخامسة عشرة التي تنص عليها اتفاقية تأسيس الصندوق هو 15 ديسمبر 2015 (المادة الثالثة، القسم 2 (أ) يتطلب أن يجري مجلس المحافظين مراجعة عامة لحصص العضوية على فترات زمنية لا تتجاوز الخمس سنوات).

[2] هناك 47 بلدا عضوا لم يوافق بعد على التعديل المعني بإصلاح المجلس. ويتعين الحصول على موافقة الولايات المتحدة للوصول إلى الحد الأدنى المطلوب لإجراء هذا التعديل.

الموافقات المطلوبة لكي يدخل تعديل إصلاح المجلس التنفيذي حيز التنفيذ، وهو من الشروط العامة التي يتعين تحقيقها لضمان نفاذ زيادات الحصص وفقا للمراجعة العامة الرابعة عشرة.

ويعرب المجلس التنفيذي في تقريره عن بالغ الأسف لتأخر تنفيذ زيادات الحصص الواردة في المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص والتعديل المعني بإصلاح المجلس التنفيذي، ولأنه، نتيجة لذلك، لم يتمكن من استكمال عمله المتعلق بالمراجعة العامة الخامسة عشرة" قبل الموعد النهائي في يناير 2014 حسب طلب مجلس المحافظين. ونظرا لهذا التأخير، اختتم المجلس التنفيذي تقريره بأن "هناك حاجة لوقت إضافي لاستكمال العمل المتعلق بالمراجعة الخامسة عشرة.

ويؤكد المجلس التنفيذي مجددا ما تتصف به إصلاحات 2010 من أهمية وإلحاح لتعزيز فعالية الصندوق وشرعيته، وهو ما يشمل تأمين قدر كاف من الموارد الدائمة لدى الصندوق، باعتباره مؤسسة قائمة على اشتراكات العضوية، حتى يتمكن من تلبية احتياجات البلدان الأعضاء، وضمان تطور هيكل حوكمته تبعا للتغير الذي يطرأ على مراكز بلدانه الأعضاء في الاقتصاد العالمي.

ويقترح المجلس التنفيذي تأجيل الموعد النهائي لاستكمال المراجعة الخامسة عشرة من يناير 2014 إلى يناير 2015. وإضافة إلى ذلك، يدرك المجلس أن نفاذ المراجعة الرابعة عشرة وتعديل إصلاح المجلس التنفيذي هو الأولوية القصوى في الوقت الراهن، ومن ثم يقترح أن يعتمد مجلس المحافظين قرارا يعرب فيه عن أسفه البالغ لعدم تنفيذ المراجعة الرابعة عشرة وتعديل إصلاح المجلس التنفيذي حتى الآن ويحث بقية البلدان الأعضاء التي لم توافق بعد على زيادات الحصص طبقا للمراجعة الرابعة عشرة والتعديل المعني بإصلاح المجلس التنفيذي على أن تبادر بالموافقة عليهما دون تأخير.

وأخيرا، ونظرا لأهمية إنفاذ زيادات الحصص طبقا للمراجعة الرابعة عشرة والتعديل المعني بإصلاح المجلس التنفيذي دون تأخير، يقترح المجلس التنفيذي كخطوة تالية أن يطلب مجلس المحافظين إلى رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية أن يتشاور مع البلدان الأعضاء ويقوم بإبلاغ اللجنة في اجتماع ربيع 2014 بحالة التقدم في إنفاذ المراجعة الرابعة عشرة وإصلاح المجلس التنفيذي، والبدائل المتاحة لاستكمال الجولة الحالية من عملية إصلاح الحصص، بهدف استكمال المراجعة الخامسة عشرة بحلول يناير 2015.